المحلية الصباح
العدد 3695 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 24 شوال 1441 - الموافق 16 يونيو 2020
Tuesday 16 June 2020 - No.3695 - 13 th Year

«الاختصاصات الطبية»: مقابلات الأطباء تبدأ في 28 يونيو

أعلن معهد الكويت للاختصاصات الطبية أن مراقبة الدراسات العليا بصدد إجراء المقابلات الشخصية المؤجلة للأطباء في الفترة من 28 يونيو الجاري الى الثاني من يوليو المقبل.

وقال الأمين العام للمعهد الدكتور فواز الرفاعي في تصريح صحفي أمس الأول إن المقابلات تشمل المتقدمين لبرامج التدريب التخصصي وبرامج الزمالة للبورد الكويتي للعام الأكاديمي 2020/2021.

وأكد الرفاعي ضرورة تأكد المتقدمين من موعد المقابلة ومراجعة المعهد شخصيا أو هاتفيا في حال عدم تلقيهم تاريخ الموعد برسالة الكترونية.

عبدالعزيز الإبراهيم رئيساً ونواف المهمل نائباً للرئيس

الحكومة تعتمد مرسوم تعيين مجلس الأمناء الجديد لـ «مكافحة الفساد»

■ وزير الصحة أكد لمجلس الوزراء ارتفاع حالات الشفاء بنسبة تجاوزت 75 % مقابل الإصابات

سمو الشيخ صباح الخالد مترئسا اجتماع الحكومة أمس عبر الاتصال المرئي

وزارة الداخلية

■ تكليف القوى العاملة بتحديد الكلفة المطلوبة للعمالة الوافدة الذين تم إجلاؤهم لإلزام أصحاب العمل بدفعها

■ اعتماد دليلين إرشاديين لإعادة فتح أنشطة كل من المرحلة الثانية والثالثة من خطة العودة تدريجياً للحياة

■ عودة مزاولة التدريبات فقط والخاصة بالأنشطة الرياضية مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والمواعيد

الشيخ أحمد المنصور

الشيخ باسل الصباح

خالد الروضان

المستجدات على الصعيدين العلاجي والوقائي والخدمات اللوجستية ذات الصلة بجهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، واستعرض التوصيات المقدمة من اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا، وقرر مجلس الوزراء الآتي :-

أولا :- أحيط المجلس علما بطلب وزارة الخارجية بشأن عودة أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت وأسرهم العالقين في الخارج والراغبين بالعودة إلى البلاد.

ثانيا :- تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بالتنسيق مع كل من "وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة المالية" لتحديد قيمة التكلفة المطلوبة لكل عامل من العمالة الوافدة المنتهية عقودهم ومخالفي قانون الإقامة والذين تم إجلاؤهم من مراكز الإيواء، مع التزام أصحاب العمل بدفع قيمة تذاكر سفر تلك العمالة.

ثالثا :- اعتماد دليلين الإرشادات الخاصة بإعادة فتح أنشطة كل من المرحلة الثانية والثالثة من خطة العودة تدريجيا للحياة الطبيعية المقدمين والمعدين من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

رابعا :- الموافقة على عودة مزاولة التدريبات فقط والخاصة بالأنشطة الرياضية مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والمواعيد المحددة لمزاولة الأنشطة وفقا لمراحل خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية.

وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بتعيين رئيس ونائب رئيس للهيئة العامة لمكافحة الفساد وأعضاء مجلس الأمناء، برئاسة عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم، والمستشار نواف عبدالله المهمل نائبا للرئيس، وعضوية كل من خالد عبدالرزاق الخالد، والدكتورة مشاعل عبدالعزيز الهاجري، والمستشار حسام سيد علي بهبهاني، ونواف عبدالله البدر، وعبدالعزيز منصور المنصور".

ورفع مشروع المرسوم لحضرة صاحب السمو الأمير.

متمنيا لهم التوفيق والسداد في أداء مهامهم، كما عبر المجلس عن شكره وتقديره لأعضاء مجلس أمناء الهيئة السابقين على ما قدموه من جهود مخلصة.

ومن جانب آخر تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الخدمات العامة بشأن إعادة تخطيط الحركة المرورية في الموقع الجنوبي لمبنى مجمع الوزارات الكائن في منطقة المرقاب، وقرر مجلس الوزراء :-

تكليف المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتنسيق مع كل من الجهات المعنية لسرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحلول " العاجلة، المرحلية، والدائمة " لمعالجة مشكلة الازدحام المروري في الموقع الجنوبي لمبنى مجمع الوزارات الكائن بمنطقة المرقاب، ومواقاة مجلس الوزراء بأية معوقات قد تعترض سير العمل بمشروع إعادة تخطيط الحركة المرورية بتلك المنطقة.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة، خاصة ما تعلق بجلستي مجلس الأمة المزمع عقدهما اليوم وغدا لمناقشة الاستجوابين المقدمين لوزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير المالية وكذلك مناقشة تطورات فيروس كورونا المستجد، واستعرض المجلس بهذا الصدد رسالة سمو رئيس مجلس الوزراء الموجهة لرئيس مجلس الأمة بشأن حضور الحكومة بالحد الأدنى من أعضائها لتأمين النصاب اللازم لعقد الجلسة، وذلك التزاما بالاشتراطات الصحية لاسيما التباعد واستكمال التجهيزات والتدابير الصحية المطلوبة لعقد الجلسات.

ومن جانب آخر أبن مجلس الوزراء المغفور له بإذن الله تعالى وزير المالية الأسبق والمستشار في الديوان الأميري عبدالرحمن سالم العتيقي، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الجمعة الماضي، والمجلس إذ يستذكر بالتقدير جهوده المخلصة وإسهاماته الوطنية بمختلف المناصب التي تقلدها خلال مسيرة عطائه الحافلة بالإنجازات لخدمة قضايا وطننا العزيز، ليتوجه إلى المولى عز وجل بالدعاء بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته وبسكنه فسيح جناته. ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء آخر التطورات الراهنة على الساحتين العربية والدولية، وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره الشديدين لهجوم الميليشيات الحوثية الإرهابية على مدينتي نجران وخميس مشيط بالمملكة العربية السعودية مؤخرا، مؤكدا بأن هذا الاعتداء الإرهابي الذي يستهدف أمن المملكة يعكس تعنت الميليشيات الحوثية على إجهاض كل فرص ومساعي السلام في المنطقة، كما يؤكد وقوف دولة الكويت مع شقيقتها المملكة في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها.

كما عبر مجلس الوزراء عن إدانته للهجوم الإرهابي الذي وقع في محافظة ديالى بجمهورية العراق مؤخرا والذي أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من قوات الأمن والمدنيين الأبرياء، مؤكدا على موقف دولة الكويت الثابت والرافض لكافة أعمال العنف والإرهاب والتي تستهدف المدنيين الأبرياء وزعزعة الأمن والاستقرار.

هذا وقد عبر مجلس الوزراء عن تهانيه لجلالة الملك محمد السادس - ملك المملكة المغربية الشقيقة بعد نجاح العملية الجراحية التي أجريت لجلالته، سائلا المولى عز وجل أن يحيطه بكريم عنايته وبديم عليه الصحة والعافية لمواصلة عطائه المعهود في خدمة بلده وأمته.

حالات التعافي وصلت إلى 27531 بعد شفاء 772 مريضاً

511 إصابة جديدة بـ «كورونا» رفعت العدد الإجمالي إلى 36431.. وتسجيل حالتي وفاة

■ «الصحة» تخلي مسؤوليتها من عقد جلسة مجلس الأمة المقررة اليوم ■ مخاوف عدة على حياة النواب والوزراء واحتمالية إصابتهم بالفيروس

فيما اعلنت "الصحة" امس عن تعافي 772 مصابا بـ"كورونا" ليبلغ إجمالي عدد حالات الشفاء في البلاد من المرض 27531 حالة،قالت "الوزارة" إنه تأكد تماثل تلك الحالات إلى الشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة بهذا الشان.

وكانت "الصحة" قد أعلنت في وقت سابق من يوم أمس عن تسجيل 511 إصابة جديدة بالمرض ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 36431 حالة في حين تم تسجيل حالتي وفاة إثر إصابتهما بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 298 حالة.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ 511 السابقة تضمنت "243" حالة لمواطنين كويتيين" و"81 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية" و"53 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية" وبقية الحالات من جنسيات أخرى.

وأضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع "161 حالة بمنطقة الفروانية الصحية" و"131 بالأحمدي الصحية" و"108 بالجهراء الصحية" و"74 بحولي الصحية" و"37 بالعاصمة الصحية". وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد ذكر أنها جاءت بواقع 40 في جليب الشيوخ و29 بالصباحية و 27 بالفروانية و21 بالفردوس و21 بالفحيحيل و20 بمنطقة سعدالعبدالله.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 184 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض "كوفيد-19" ومازالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8602 حالة.

وعن مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من انهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي أمس عدد 58 شخصا بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي، وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها أمس بلغ 2775 مسحة، مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ 337387 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

من جانب آخر أخلى قطاع الصحة العامة في وزارة الصحة مسؤوليته من عقد جلسة مجلس الأمة المقررة غدا، مشيرا مخاوف عدة على حياة النواب والوزراء واحتمالية إصابتهم بفيروس كورونا المستجد.

وفي مذكرة قدمت برسالتين من سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد، ووزير الصحة الدكتور باسل الصباح، وممهورة بتوقيع الوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة، أكد قطاع الصحة العامة في وزارة الصحة، إخلاء مسؤوليته عن تبعات عقد الجلسة وغيرها من الجلسات التي تتنافى مع الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وما قد يحدث من إصابات لمن يحضر تلك الجلسة أو ذويهم، في ظل الضغط على المرافق الصحية.

وجاء في المذكرة أن الصحة العامة سجلت 11 سببا لعدم عقد الجلسة، من ضمنها تجاوز الحضور في القاعة 100 شخص وعدم ضمان خلو القاعة أو المجلس من أي عدوى.

وفي رسالة منه إلى رئيس مجلس الأمة، قال الخالد إنه «بالإشارة إلى الدعوة التي تلقيناها لحضور جلسة مجلس الأمة العادية المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 16 الجاري، نود إحاطة معاليكم بالرسالة الموجهة لنا من معالي وزير الصحة والمرفق بها مذكرة السلطات الصحية في البلاد، وهي الجهة المنوط بها قانونا اتخاذ كل التدابير والإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي تشير فيها إلى المحاذير والمخاوف التي تحيط بانعقاد جلسات مجلس الأمة بعيدا عن الاشتراطات والقواعد الصحية المعتمدة في مثل هذه التجمعات الموسعة، وما يستوجبه عقد هذه الاجتماعات من التزام بالاشتراطات الاحترازية التي حددتها السلطات الصحية، ولاسيما في ظل تزايد أعداد الإصابات وانتشارها أخيرا في جميع مناطق السكن الخاص وتزايد إصابة المواطنين الكويتيين، ما يؤثر سلبا على أداء المنظومة الصحية وقدراتها، ولقد تابعنا ما شهدته بعض الدول من انتكاسات صحية جراء التهاون في إجراءاتها الاحترازية».

وأضاف الخالد «تعلمون معاليكم، بأنه - ولهذه الغاية - تم تعطيل جميع الدوائر الحكومية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك الدراسة في المدارس بمختلف مراحلها بل وحتى منع الصلاة في المساجد، وتطبيق حظر التجوال الجزئي والشامل، وذلك كله بهدف الحد من أسباب انتشار الفيروس وتجنب مخاطره، كما تجدر الإشارة إلى التزام مجلس الوزراء في جميع اجتماعاته وكذلك اجتماعات جميع اللجان الوزارية بكل القواعد والاشتراطات الصحية التي حددتها السلطات الصحية لعقد هذه الاجتماعات.

وفي هذا الخصوص لا يفوتني أن أسجل لمعاليكم شخصيا ولأخت والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين الشكر والتقدير على ما قدمتموه من دعم مشهود للجهد الحكومي في مواجهة هذه الأزمة الصحية، مؤكدا على أهمية دور المجلس في هذه المرحلة الدقيقة والحرص على تفعيل مهامه ومسؤولياته في تجسيد الشراكة الإيجابية المأمولة».

ويعث وزير الصحة رسالة إلى المجلس يؤكد فيها أن وكيل وزارة الصحة عرض إفادة من قطاع الصحة العامة بالوزارة، في شأن جلسة الثلاثاء، وما تمت إثارته من مخاوف على صحة أعضاء مجلس الأمة والوزراء وعائلاتهم واحتمالية الإصابة بالفيروس، «فإنه بطبيب لنا أن نعرض عليكم الموضوع للدراسة، واتخاذ اللازم بشأنه وذلك في إطار التدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، ونقترح إمكانية عقد هذه الجلسة وما يماثلها من اجتماعات من خلال التقنيات الحديثة عبر الانترنت».

وتضمنت رسالة وزير الصحة مذكرة قطاع الصحة العامة جاء فيها «ان هذا التجمع البشري في تلك الفترة يخالف جميع الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة بأجهزتها المختلفة، في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ويثير مخاوف عدة على صحة السادة أعضاء مجلس الأمة والوزراء وعائلاتهم واحتمالية الإصابة بالفيروس لأسباب عدة منها، كما أن الظروف الحالية هي ظروف استثنائية يجب أن تتضافر الجهود من جميع مؤسسات الدولة لتجاوزها، من خلال الالتزام بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة حتى تعود الحياة لطبيعتها، ومخالفة تحذيرات منظمة الصحة العالمية، ومركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، بأن الوضع العالمي يزداد سوءا والتحذير من رفع القيود، وأن تخفيف القيود ربما يؤدي إلى حدوث موجة ثانية من الفيروس تكون إمكانية الاستعاضة عن هذه الاجتماعات باستخدام التقنيات الحديثة عن طريق الانترنت لضمان سلامة وصحة الأفراد، مثل ما يقوم به مجلس الوزراء الموقر في عقد بعض اجتماعاته، وعقد هذا الاجتماع سيكون ذريعة للبعض من أفراد المجتمع في الدعوة لعقد التجمعات العائلية المختلفة وغيرها من التجمعات، وهذا يتعارض بالكلية مع الإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة والإلتزام بالتباعد الاجتماعي، وبناء على ما سبق فإننا في قطاع الصحة العامة نخلي مسؤوليتنا عن تبعات عقد هذه الجلسة وغيرها من الجلسات التي تتنافى مع الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة للحد من انتشار الفيروس، وما قد يحدث من إصابات لمن يحضر تلك الجلسة أو ذويهم، في ظل الضغط على المرافق الصحية».

د. عبدالله السند

■ المحاذير التي تحيط بانعقاد الجلسات تتزايد في ظل ارتفاع عدد إصابات المواطنين